مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مضيق باب المندب
بين صراع النفوذ والتهديدات الإقليمية

اللواء البحري (م) المهندس/ صالح بن صنيدح العتيبي
مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية
مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

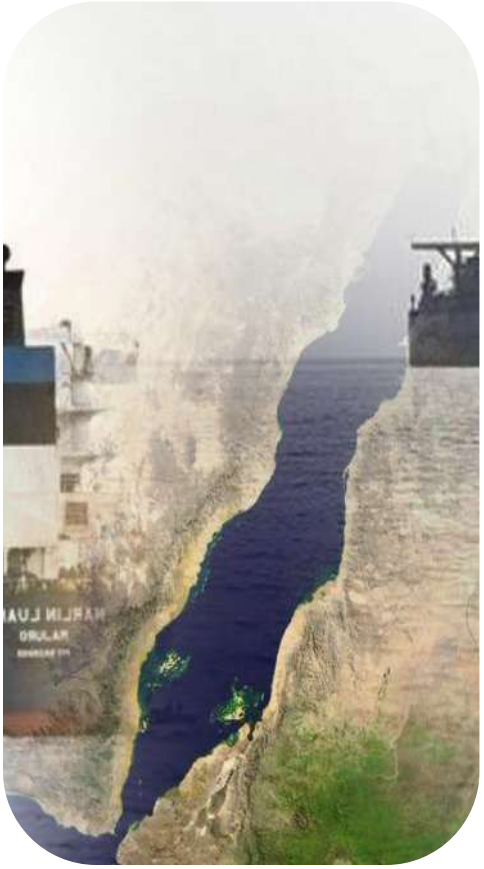

يُعد مضيق باب المندب في جنوب البحر الأحمر، أحد أهم الممرات البحرية في العالم، ويربط خليج عدن المطل على المحيط الهندي بالبحر الأحمر، ويمثل الشريان النابض الذي تتدفق من خلاله إمدادات الطاقة والتجارة بين الشرق والغرب، حيث يمر عبره نحو ١٠٪ من التجارة الدولية، ما يجعله نقطة ارتكاز في منظومة الأمن الاقتصادي الدولي، ويعتبر المضيق البوابة الجنوبية لقناة السويس التي أعادت رسم ملامح التجارة الآسيوية الأوروبية، عبر تقليص المسافات البحرية الهائلة وتخفيف أعباء الشحن، لذا فإن أي اضطراب في حركة الملاحة في هذا الممر المائي الحيوي سيمتد إلى الأسواق العالمية عبر ارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن والتأمين، وتعطل سلاسل الإمداد، ما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي العالمي، كما تكمن أهمية مضيق باب المندب لمضيق هرمز وقناة السويس، في أن تعطل الملاحة في مضيق باب المندب سيؤثر سلباً على الإيرادات الاقتصادية لمصر، والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات القناة، ويُشكل كلًا من الخليج العربي ومضيق باب المندب منظومة إمداد طاقة واحدة ومترابطة، فبينما يعتمد العالم على استقرار الخليج لضمان إمدادات النفط، تعوّل دول الخليج بدورها على مضيق باب المندب كمنفذ استراتيجي حيوي يضمن استمرار تدفق صادراتها للأسواق العالمية إذا ما أُغلق مضيق هرمز.

يواجه الأمن البحري في البحر الأحمر تهديدات وتحديات متصاعدة لها تداعياتها السلبية على حرية الملاحة البحرية والتجارة العالمية، حيث نجد أن المجتمع الدولي سعى لمواجهة تلك التهديدات، فعلى سبيل المثال أطلق الاتحاد الأوروبي مهمته البحرية "ASPIDES" ، في ١٩ فبراير ٢٠٢٤م، كعملية دفاعية أمنية بحرية لحماية السفن التجارية في البحر الأحمر، وحماية حرية الملاحة من هجمات الحوثيين، كما أن وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت في ديسمبر ٢٠٢٣م، عن إطلاق عملية "حارس الازدهار" وهي عملية متعددة الجنسيات لحماية التجارة في البحر الأحمر، وذلك من خلال دوريات مشتركة في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، بينما تبنت دول الخليج الحلول الدبلوماسية واستراتيجيات أمنية ذات طابع وطني وإقليمي، مع الاهتمام بوقف إطلاق النار في مناطق الصراع، والحفاظ على الاستقرار السياسي، ودعم التنمية المستدامة.

أن الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به البحر الأحمر في الربط بين آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وما تمتلكه المنطقة من ثروات، جعل منه ساحة جيوسياسية محورية للتسابق الإقليمي والدولي، ومحط أنظار القوى العظمى لتأمين طرق الإمداد، وتوسيع التحالفات الاقتصادية، لضمان موضع قدم يساهم في تعزيز نفوذها في المنطقة وتأمين مصالحها الحيوية.

> **مضيق باب المندب ليس مجرد ممر مائي فحسب بل هو الشريان الاقتصادي للعالم ومسرح التنافس الجيوسياسي الذي تُعاد فيه صياغة موازين القوى الدولية**

تهديدات باب المندب ... أزمة ترفع الكلفة وتهدد الاقتصاد العالمي

التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن البحري في مضيق باب المندب تنوعت بين الهجمات على السفن التجارية، والقرصنة، والإرهاب البحري، والتهريب، بالإضافة إلى تهديدات بيئية أخرى مثل التلوث البحري، أن جماعة الحوثي وظّفت هجماتها تلك على السفن كورقة ضغط للحصول على مكاسب تفاوضية، متخذة من حرية الملاحة في البحر الأحمر سلاحاً سياسياً وأمنياً، تسعى من خلالها إيران الداعمة لهم إلى تغيير موازين القوى في المنطقة وبسط نفوذها على مضيق هرمز ودعم الحوثي على السيطرة على مضيق باب المندب إذ لوحت بذلك إيران في حربها الأخيرة ضد أمريكا وإسرائيل، ولتعزيز قدرتها أيضاً على مواجهة تحالفات إقليمية ودولية معادية لها، وكذلك سعي إيران لخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار في محيطها الإقليمي، كما إن جماعة الحوثي اتخذت من تصعيدها البحري في البحر الأحمر امتداداً لصراعها المحلي، جهداً لتكريس سيطرتها الداخلية وإثبات جدارتها كقوة إقليمية قادرة على التأثير في حركة التجارة الدولية، مما يمهد الطريق لها لنيل شرعية خارجية كما تعتقد، وقامت ببعض تلك الهجمات على السفن آنذاك بادعاء الرد على حرب غزة، وما كان حقيقة ذلك إلا رداً على الضربات الأمريكية الإسرائيلية التي استهدفت منشآت نووية داخل إيران، واستهدفت قيادات في الحرس الثوري في وقت سابق في عام ٢٠٢٥م، ويُعد تنويع الحوثيين لترسانتهم العسكرية رسالة استعراض قوة تهدف إلى إثبات جاهزيتهم الميدانية، إذ يسعون من خلال هذا التصعيد إلى إعادة تقديم أنفسهم كقوة تفاوضية مؤثرة، وحركة قادرة على تغيير موازين القوى، وذلك للضغط على الأطراف الإقليمية والدولية وإجبارهم على الاعتراف بهم، كما أن اعتراف إسرائيل بإقليم «أرض الصومال» يثير مخاوف واسعة من عسكرة البحر الأحمر وتحويل المنطقة إلى ساحة مواجهة مباشرة، لأن الهجمات من الحوثيين قد تتصاعد كردود فعل على أي تواجد عسكري أو تعاون مع إسرائيل قرب الحدود اليمينة، وأن هشاشة منطقة القرن الإفريقي زادت من الأنشطة غير المشروعة في البحر الأحمر، حيث أصبحت مناطق مفتوحة لنشاط الجماعات المتطرفة وساحات صراع بالوكالة مما يقوض الأمن البحري في المنطقة.

الجدير بالذكر أن القرصنة البحرية نشطت في الآونة الأخيرة وعادت إلى الواجهة مجدداً تزامناً مع مجريات الأحداث في مضيق هرمز، في ظل الفراغ الأمني وانعدام الحل الجذري لأسباب هذه الظاهرة، والذي قد يقف وراءها تنظيم ممنهج يقود ويدعم تلك العمليات حيث تبين أن الهجمات الأخيرة لم

> **عودة القرصنة إلى الواجهة مجدداً تزامناً مع مجريات الأحداث في مضيق هرمز في ظل الفراغ الأمني وانعدام الحل الجذري لأسباب هذه الظاهرة، والذي قد يقف وراءها تنظيم ممنهج يقود ويدعم تلك العمليات**

تعد محصورة قرب السواحل فحسب، بل تطورت وامتدت إلى مناطق بحرية أوسع، واكبها قدرات عملياتية وتقنية لدى القراصنة في تتبع حركة السفن وناقلات النفط، إن جميع تلك التهديدات والتحديات ستنعكس سلباً على أمن البحر الأحمر، وعلى حركة التجارة العالمية عبر قناة السويس وبعض الممرات البحرية الأخرى، ما يجبر العديد من شركات الشحن العالمية على اتخاذ إجراءات أمنية إضافية، وتغيير مسار السفن وتحويلها لطريق رأس الرجاء الصالح الأطول مسافة والأعلى تكلفة.

جماعة الحوثي ... ومحاولة تصدير أزمة جديدة

النظام الإيراني بالرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدها خلال الحرب مع أمريكا وإسرائيل، والضربات التي طالت ودمرت العديد من القدرات العسكرية والنووية والمدنية والبنى التحتية، وشل حركة الاقتصاد، إلا إنه لازال يعيش ويمارس السلوك العدواني وحالة الفوضى والتعنت وتبني أفعال المليشيات وعدم احترام القوانين الدولية، حيث تبين ذلك في مجريات أحداث المواجهة الأمريكية / الإسرائيلية على إيران، وفي تنفيذ بنود مذكرة التفاهم وما يخص أحداث مضيق هرمز الخاضع لقانون البحار، ونجده من جهة يحرص ويشترط إيقاف العمليات الحربية في لبنان وذلك ليس من أجل سيادة لبنان كما يصرح بل لإنقاذ وحماية ذراعه «حزب الله»، لضمان بقاء تلك الورقة لابتزاز المنطقة ومد نفوذه، وبالمقابل يقوم النظام الإيراني بإرسال طائرة مدنية تابعة لشركة «ماهان إير» (Mahan Air) الإيرانية إلى مطار صنعاء الدولي فجر يوم الجمعة ٣ يوليو ٢٠٢٦م، دون أي تنسيق مسبق، حيث يعد ذلك عدم اكتراث للقوانين الدولية وخرقاً للسيادة اليمنية وكأول اختراق مباشر للقيود الجوية المفروضة على صنعاء منذ عام ٢٠١٥م، وأفادت بعض المصادر «بأن الطائرة تابعة للحرس الثوري الإيراني وتسيرها شركة طيران خاضعة لعقوبات دولية، ودخلت الأجواء اليمنية حوالي الساعة ٤:١٧ صباحاً بتوقيت اليمن، ومكثت في مطار صنعاء قرابة ٣ ساعات و٤ دقائق قبل أن تغادر عائدة إلى طهران ناقلة معها وفداً رفيع المستوى من قيادات جماعة الحوثي للمشاركة في مراسم تشييع المرشد الإيراني (علي خامنئي)، وأن حمولتها التي أتت بها تضم معدات عسكرية وتقنية وأمنية حساسة، وخبراء ومتخصصين وطاقم مدرب داخل إيران، وأن منصات الملاحة الجوية رصدت انقطاعات متكررة ومتعمدة في إشارات التتبع الخاصة بالطائرة أثناء عبورها فوق محافظات مأرب والجوف وعمران قبل هبوطها ومغادرتها»، ما يوحي بعدم صحة الرواية الحوثية بأنها رحلة إنسانية تنقل مواطنين يمنيين من الطلاب والجرحى والمرضى والعالقين في الخارج، حيث وجه الحوثيين أصابع الاتهام إلى المملكة العربية

> **رحلات الحرس الثوري الإيراني المشبوهة إلى صنعاء هي خرق سافر للسيادة اليمنية ويعكس استمرار طهران في التدخل بشؤون اليمن واستخدام الميليشيات كأداة لزعزعة الأمن الإقليمي**

السعودية على محاولة اعتراض تلك الطائرة المدنية الإيرانية من الهبوط في مطار صنعاء وتصعيد لغة التهديد باستهداف مطارات المملكة ومنشآتها الحيوية والاقتصادية عند تكرار اختراق الأجواء أو أي عدوان حسب قولهم، إلا إن ذلك التهديد قوبل بوعيد حازم وغير مسبوق من المملكة الثابت موقفها حيال حماية أراضيها وسيادة اليمن، وموضحة أن حركة الطيران تخضع لقرارات الحظر الدولي، لذا سعت جماعة الحوثي لتصدير أزمة جديدة وابتزاز سياسي للمناورة العقيمة للتغطية على جرائمها بحق الشعب اليمني، وما تعيشه حالياً من توترات محلية وانتفاض القبائل اليمنية جراء القضايا العشائرية الاجتماعية المتعددة وسوء وتدهور الحالة المعيشية والاقتصادية في مناطق سيطرتها، ولربما تنبأت إيران بأن جماعة الحوثي هي الورقة الأخيرة والتي لم تشتمل بنود مذكرة التفاهم مع أمريكا بما يخص إنهاء أذرعها في المنطقة، ولذا سعت إن صحت المعلومات عن حمولة تلك الطائرة، للالتفاف على الرقابة الدولية وتوفير ممر إمداد لوجستي أسرع لتسليح وتحريك هذه الورقة لخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار وتقويض جهود السلام والتأثير على خطوط الملاحة البحرية في مضيق باب المندب وما سيواكب ذلك من تطورات وتداعياته على حرية الملاحة وحركة التجارة الدولية واستقرار الاقتصاد العالمي وأمن المنطقة.

باب المندب ... والتنافس الدولي لمد النفوذ

التهديدات التي تواجهه الأمن البحري في مضيق باب المندب وتصاعد أهمية مكافحة الإرهاب، وهشاشة وصراعات دول القرن الإفريقي وثروات المنطقة، جعلت من هذه البقعة الجيوسياسية ساحة جذب للتنافس والسباق الدولي على الموانئ والطرق التجارية، عبر توظيف النزاعات كورقة ضغط، ومقايضة الدعم العسكري والمشاريع الاستثمارية بتوسيع دائرة النفوذ الإقليمي والدولي، حيث سعت دولاً عدة لإنشاء قواعد عسكرية وتوقيع اتفاقيات أمنية، ومن أبرز تلك القواعد في منطقة القرن الإفريقي، قواعد عسكرية في الصومال لـ (تركيا، أمريكا، بريطانيا)، حيث تجاوزت تركيا المساعدات التنموية لتشمل شراكة استراتيجية، تشارك في التنقيب عن النفط والغاز قبالة السواحل الصومالية، وشيدت قاعدة فضائية لإطلاق الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات القوات الصومالية استخباراتياً، ونشر الطائرات المسيرة التركية في الأراضي الصومالية، وتعزيز التعاون في مجالات تشغيل الموانئ والخدمات اللوجستية، ودعم خطط تطوير البنية التحتية لمرافق حيوية مثل ميناء ومطار مقديشو والمستشفيات، كما توجد عدة قواعد عسكرية في جيبوتي لـ (أمريكا، فرنسا، إيطاليا، الصين، اليابان)، وفي كينيا

> **حرية الملاحة الدولية وتأمين سلاسل الإمداد العالمية أصبحت شعار اقتصادي ومبدأ تستخدمه الدول كذريعة قانونية وعسكرية للسيطرة ومد النفوذ وفرض الهيمنة البحرية**

لإنجلترا، وفي إريتريا لإسرائيل، إن طبيعة التحديات في المنطقة والسباق الدولي تحت ذريعة حماية الملاحة الدولية وتأمين سلاسل الإمداد العالمية ينذر بمخاطر متصاعدة ومعقدة تستهدف التدفق الآمن لحركة السفن عبر الشرايين الملاحية الحيوية للتجارة الدولية، ويُحذر من تحول التواجد العسكري الدولي في منطقة البحر الأحمر إلى أداة لفرض الهيمنة، متجاوزاً هدف حماية الملاحة إلى صراع دولي للسيطرة على طرق التجارة الاستراتيجية، ما يزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار في هذه المنطقة المثقلة بالتحديات.

أرض الصومال ... وتعزيز التواجد الإسرائيلي

نالت «أرض الصومال» «الجزء الشمالي» استقلالها من الاستعمار البريطاني في ١٩٦٠/٦/٢٦م، كما نال « الجزء الأوسط والجنوبي» استقلاله من الاستعمار الإيطالي في ١٩٦٠/٧/١م، وكونا الجمهورية الصومالية دون ترتيبات دستورية واضحة، سرعان ما تفاقمت التوترات والنزاعات وأعلنت «أرض الصومال» في عام ١٩٩١م عن استعادة استقلالها ضمن حدودها السابقة، وبدون أي تنسيق دولي أو أفريقي يُذكر، ويتمتع الإقليم بموقع استراتيجي بالغ الأهمية عند مدخل بحر العرب ويطل على خليج عدن بشريط ساحلي يقدر بطول (٧٤٠) كلم، و تبلغ مساحته قرابة (١٧٦) ألف كلم مربع، ما يمنحه ثقلاً أمنياً واقتصادياً في مراقبة خطوط الملاحة والتجارة العالمية، وقد سعى الإقليم على مدار عقود للحصول على اعتراف دولي رسمي مستنداً إلى موقعه وقدرته على لعب دور سياسي في المنطقة ولم يحصل عليه آنذاك، أقامت «أرض الصومال» تحالفات تجارية مع بعض الدول ومنها الإمارات التي سارعت في عام ٢٠١٦م، إلى أبرام اتفاق مع «أرض الصومال» وذلك من خلال إحدى الشركات الحكومية الامارتية (DP World)، لتطوير وإدارة ميناء بربرة ، وبعد عامين انضمت دولة أثيوبيا الحبيسة إلى مشروع تطوير الميناء بهدف توسيع منفذها إلى البحر، إلا أنه في عام ٢٠٢٤م، وافقت «أرض الصومال» على تأجير أثيوبيا الحليف الاستراتيجي لإسرائيل حقوقاً تمتد لنحو اثني عشر ميلاً من ساحلها، إضافة إلى السماح لها بالوصول إلى ميناء بربرة لأغراض تجارية وعسكرية لمدة خمسين عاماً، في مقابل الاعتراف الرسمي بها حيث أثارت هذه الاتفاقية أزمة دبلوماسية جديدة مع دولة الصومال، وفي عام ٢٠٢٠م، أعلنت «أرض الصومال» دعمها لاتفاقيات ابراهام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، في إشارة إلى أنها تتمنى أن تكون جزءاً من هذه الاتفاقيات، حيث تطورت العلاقات والاهتمامات بعد هذا الإعلان بشكل يوحي بأنهما بالفعل يتجهان نحو تطبيع كامل للعلاقات بين جميع الأطراف، ففي عام ٢٠٢٢م، وحسب بعض المصادر وصلت قوة إسرائيلية إلى أرض الصومال لمعاينة

> **تحولت أرض الصومال من إقليم يبحث عن شرعية دولية إلى ساحة حيوية تعيد إسرائيل من خلالها رسم خارطة النفوذ في البحر الأحمر لتأمين مصالحها الاستراتيجية**

وإعادة إعمار مدرجات طيران حربية ومدنية ومشاهدة وفحص الموقع، وتعد العلاقة بين أرض الصومال وإسرائيل ذات طابع استراتيجي بالدرجة الأولى، انطلاقاً من الموقع الجغرافي المميز لأرض الصومال عند مدخل خليج عدن مقابل اليمن وعلى مسافة قريبة نسبياً من مناطق سيطرة الحوثيين، لا سيما أنها بجانب جيبوتي القريبة من مدخل باب المندب، هذا الموقع يمنح أهمية خاصة لإسرائيل بوصفها منصة محتملة لجمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبة النشاط الحوثي، ودعم عمليات اعتراض الهجمات البحرية والجوية، إضافة إلى تعزيز التواجد ومد النفوذ والسيطرة وتوفير عمق عملياتي قريب من مسرح الصراع في البحر الأحمر وتأمين خطوط الملاحة لميناء (إيلات)، وفي عام ٢٠٢٥م، جاء الاعتراف الاسرائيلي المنفرد بـ «أرض الصومال» كدولة مستقلة ذات سيادة في خطوة وصفتها بأنها «بروح اتفاقيات أبراهام»، لتصبح أول دولة تعترف بهذا الإقليم الانفصالي، جاء هذا الاعتراف في إطار تحولات جيوسياسية أوسع بعد حرب غزة، بهدف تأمين موطئ قدم استراتيجي، ما أثار إدانة واسعة من الدول العربية والإسلامية والصومال، التي اعتبرتها انتهاكاً للقانون الدولي وتهديداً لأمن المنطقة واستقرارها، حيث يُعد الاعتراف الإسرائيلي بـ «أرض الصومال» تحركاً استراتيجياً يهدف إلى محاصرة النفوذ الإيراني والحوثي قبالة السواحل اليمنية. ويقيد خطوط إمداد الحوثيين، وتعزيزاً لتواجدها في البحر الأحمر ورسم خارطة النفوذ لتأمين مصالحها الاستراتيجية، علما بأن إسرائيل تواجدت من قبل في عدة مناطق في جنوب البحر الاحمر ومنها جزيرتي (دهلك، نورا) وميناء مصوع التابعة لأرتيريا وكذلك جبل غيلا القريب من باب المندب، وقد تتجه المصالح الإسرائيلية إلى بناء منشآت عسكرية واستخباراتية لـتعزيز العمق الاستراتيجي حيث صرحت بعض المصادر إلى الشروع ببناء قاعدة عسكرية إسرائيلية في «أرض الصومال» ما قد يزيد من احتمالية عسكرة مياه البحر الأحمر وتفاقم التوترات والتهديدات الأمنية وتحول هذه البقعة الحيوية إلى نقطة جذب لصراعات النفوذ والسيطرة الدولية في ظل تواجد لقوى متعددة مثل الولايات المتحدة والصين وتركيا وتداعيات ذلك على أمن وحرية الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية.

جزيرة سقطرى تمثل نقطة التقاء بحر العرب بالمحيط الهندي ومفتاح التحكم في شرايين التجارة وإمدادات الطاقة العالمية العابرة نحو مضيق باب المندب

جزيرة سقطرى ... الأهمية الاستراتيجية

تعتبر جزيرة سقطرى اليمنية واحدة من أبرز الجزر ذات الأهمية الجيواستراتيجية والتميز البيئي عالمياً، بسبب موقعها في شمال غرب المحيط الهندي، عند مدخل خليج عدن وبالقرب من مضيق باب المندب، ما يمنحها نقطة الارتكاز حول أهم الخطوط الملاحية البحرية الدولية والتحكم بخطوط نقل ومصادر الطاقة، حيث تبعد عن أقرب نقطة في الساحل اليمني نحو ٣٥٠كم، وعن ميناء

عدن نحو ٩٠٠كم، وعن الساحل الصومالي نحو ٢٤٠ كم، وبمساحة تقدر بـ ٣٧٩٦ كلم مربعاً تقريباً، ويضم الأرخبيل عدة جزر (سقطرى، عبد الكوري , سمحة , ودرسة , كعل فرعون، صيال وصابونية)، كما تتمتع الجزيرة بمناخها المتميز الذي شكل عاملاً مهماً في التنوع الحيوي والإنتاج الاقتصادي، والثرة الحيوانية والغطاء النباتي النادر المتمثل في شجرة الاخوين التي تشتهر بها جزيرة سقطرى الملقبة بـ «غالاباغوس المحيط الهندي»، وتقع الجزيرة ضمن نطاق المسؤولية في قيادة المنطقة العسكرية الامريكية الوسطى في الشرق الأوسط، وفي دائرة السيطرة على البحر الأحمر وخليج عدن وخطوط تدفق نفط دول الخليج العربي إلى خارج المنطقة، وبسبب موقعها الاستراتيجي فأنه يثار حيالها دائماً المقولة الشهيرة «من يسيطر على سقطرى يتحكم عسكرياً وتجارياً بمفاتيح البحار السبعة الرئيسة في العالم»، لذا أصبحت محط أنظار العالم لمد النفوذ والسيطرة عليها، حيث نجد أن دولة الإمارات أولت هذه الجزيرة اهتمام منذ عام ٢٠٠٦م من خلال الأعمال الخيرية وشراء الأراضي الشاسعة بواسطة رجال أعمال ومؤسسات تابعة لأبوظبي، ثم توالى الاهتمام البالغ بها عندما ضرب إعصار مدمر للجزيرة في عام ٢٠١٥م أبان حرب اليمن ودعم الشرعية، تدرج هذا الحضور من تقديم أعمال إغاثية وتنموية عبر هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، إلى تعزيز النفوذ العسكري والسياسي لاحقاً في عام ٢٠١٨م، حيث نشرت أبوظبي قوات ومعدات عسكرية بدعوى حمايتها دون تنسيق حكومي، وخططت حسب بعض المصادر على إنشاء ميناء استراتيجي وقاعدة عسكرية كجزء من قوات التحالف آنذاك ورفعت الأعلام الإماراتية على المباني الرئيسة في مديرية حديبو بالجزيرة، ودعمت المجلس الانتقالي الجنوبي للسيطرة التامة على الأرخبيل المنفذ للأجندة الإماراتية، وسط تقارير دولية عن مساع لتأسيس نفوذ دائم في هذه البقعة الاستراتيجية، وبعد خروجها من التحالف والأراضي اليمنية، أفادت بعض المصادر الاستخبارية أن الإمارات تدير ملف جزيرة سقطرى من «أرض الصومال» لربط الجزيرة بمنظومة نفوذها في القرن الإفريقي بعيداً عن الرقابة الحكومية، كما أفادت تلك المصادر أن الأمارات أبلغت مسؤوليها ومندوبيها لمغادرة الجزيرة إلى الإمارات تمهيداً لنقل جميع المعنيين لإقليم «أرض الصومال» لمباشرة مهامهم الجديدة والمتعلقة بأمن سقطرى وباب المندب وتلقي البرامج التدريبية المتنوعة، ما يدل على سعي الإمارات إلى تعزيز حضورها في منطقة القرن الإفريقي، والسيطرة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب عبر جزيرة سقطرى، في حين إن إسرائيل تسعى لإنشاء قاعدة عسكرية في «أرض الصومال» ورغبتها في التعاون الاستخباري والعسكري، وتعزيز مد نفوذها في المنطقة من خلال الإقليم الانفصالي الذي رحب في عام ٢٠٢٠م، بأن يكون جزءاً من اتفاقيات

> **خططت أبوظبي حسب بعض المصادر على إنشاء ميناء استراتيجي وقاعدة عسكرية كجزء من قوات التحالف، ورفعت الأعلام الإماراتية على المباني الرئيسة في مديرية حديبو بالجزيرة**

ابراهام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وتطبيع كامل للعلاقات بينهما، إن تسارع الأحداث في المنطقة وتصاعد التوترات الإقليمية والتحول المتمثل في إنشاء القواعد العسكرية في «أرض الصومال» وأرخبيل سقطري يعيد صياغة خريطة النفوذ الجيوسياسي، محولاً البحر الأحمر من ممر مائي خاضع للقوانين الدولية إلى نقطة اختناق ونفوذ عسكرية خاضعة لتجاذبات القوى الدولية والإقليمية، وإن الاستمرار في هذا النهج لن يؤدي إلا لتقويض استقرار الدول المتشاطئة، وتهديد حرية الملاحة البحرية، وإمدادات الطاقة واضطرابات سلاسل الإمدادات العالمية، ويزيد من حدة التوترات في المنطقة، ما يجعل الاقتصاد العالمي عرضة لابتزاز الصراعات الجيوسياسية ورهينة للسباق نحو الهيمنة الاستراتيجية.

جزيرة ميون ... الأهمية الاستراتيجية

تكمن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لـ جزيرة ميون (جزيرة بريم) في موقعها المتميز الذي يتوسط مضيق باب المندب، ما يتيح السيطرة عليها التحكم الكامل في حركة الملاحة الدولية بين الشرق والغرب، وحماية البحر الأحمر وبحر العرب، وتقسم الجزيرة مضيق باب المندب إلى قناتين (قناة إسكندر) شرقاً، ويبلغ عرضها ٣ كم، وأقصى عمق لها نحو ٣٠ م، وقناة (دقة المايون) غرباً بعرض ما يقارب ٢٥ كم وعمق ٣١٠ م، ومساحة الجزيرة حوالي ١٣ كم مربعاً، وبسبب موقعها الاستراتيجي على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر والذي يعبر خلالها ١٠٪ من حركة التجارة العالمية، وطبيعة تضاريسها المحمية وتوسطها لطريق العبور المائي الرابط بين المحيط الهندي وقناة السويس، تُعد نقطة مراقبة دفاعية وهجومية متقدمة لأمن الممرات المائية والملاحة البحرية، علماً بأن إسرائيل حاولت وتحديداً قبل انسحاب بريطانيا من جنوب اليمن عام ١٩٦٧م، للضغط على لندن من أجل إبقاء قواتها في جزيرة ميون ووضعها تحت إدارة أو سيادة دولية، خوفاً من وقوعها في أيدي قوى معادية، إلا أن ذلك لم يلقى اهتماماً آنذاك، وأشارت بعض التقارير والمصادر «بأن دولة الإمارات تسعى لإيجاد منفذاً لها على البحر الأحمر، وطلبت من الرئيس اليمني (هادي) تأجير الجزيرة لمدة ٢٠ عاماً، إلا إن طلبها قوبل بالرفض، ومن المرجح أن يكون ذلك من ضمن الأسباب التي دعت للتوتر بينهما، وقررت الإمارات بعد ذلك العودة للجزيرة، حيث شوهدت سفن تنقل آليات هندسية ثقيلة ومعدات بناء إلى جزيرة ميون»، كما أفادت تلك المصادر بقيام الإمارات بإنشاء قاعدة جوية للطائرات المروحية في الجزيرة دون أي تنسيق مع الجانب اليمني، حيث أُكتشف ذلك بعد انسحابها من الأراضي اليمنية، وتبين لاحقاً تواجدها

> **جزيرة ميون تشرف مباشرة على مضيق باب المندب ما يجعلها نقطة مراقبة وسيطرة للخطوط الملاحية العابرة من وَإلى قناة السويس والبحر الأحمر وخليج عدن**

في جزيرة ميون منذ عام ٢٠١٥م، وقامت في عام ٢٠١٦م ببدء مشروع القاعدة العسكرية، ما أثار جدلاً واسعاً في الأوساط اليمنية، ووصف هذا المشروع بأنه سيشكل منطلقاً للانتشار السريع من جديد للقوات الإماراتية في اليمن، رغم إعلان انسحابها منه في عامي ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م، لذا تحاول دولة الإمارات مد نفوذها في البحر الأحمر من خلال تواجدها في العديد من الجزر اليمنية أو موانئ منطقة القرن الإفريقي، وأن محاولة انفراد دولة واحدة أو تحالف إقليمي ضيق بالهيمنة في منطقة استراتيجية بحجم البحر الأحمر تحت ذريعة حماية حرية الملاحة البحرية وتأمين سلاسل الإمداد العالمية، سيواجه العديد من الصعوبات، وسيستفز قوى دولية وإقليمية أخرى، ما يؤدي إلى جذب قوى عالمية للسباق والتواجد العسكري المكثف، وخاصة في ظل محاولة إسرائيل لرسم خارطة نفوذها في جنوب البحر الأحمر لتأمين مصالحها الاستراتيجية، وهذا التدافع سيحول الممر المالي والتجاري الدولي إلى ساحة صراع مفتوحة، ويخلق بيئة خصبة لاستخدام الملاحة كورقة ضغط لتنفيذ أجندة إقليمية ودولية مخطط لها، وإن استمرار نهج هذا النفوذ وتوظيفه في صراعات خارج حسابات الأمن القومي العربي، لا يقتصر خطره عل أمن دول الإقليم فحسب، بل يمتد ليؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة الدولية وعصب الاقتصاد العالمي.

الخلاصة

لم يعد مضيق باب المندب مجرد ممر مائي استراتيجي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن فحسب، بل تحول من شريان نابض تتحكم نبضاته في استقرار الاقتصاد العالمي وسلاسل إمداد الطاقة إلى ساحة لتوازنات القوى الدولية والإقليمية، ولقد أثبتت الأحداث المتلاحقة في مضيق هرمز ومضيق باب المندب أن تحويل الممرات المائية إلى أوراق ضغط سياسية وعسكرية، سواء من خلال دعم الجماعات بالوكالة أو عبر محاولات بسط النفوذ والسيطرة، يمثل تهديداً مباشراً لحرية الملاحة البحرية والأمن البحري وحركة التجارة العالمية، وأن هذا الممر المائي الاستراتيجي في جنوب البحر الأحمر أصبح يقف اليوم في قلب عاصفة من صراعات النفوذ والتهديدات الإقليمية المتصاعدة التي تعيد رسم خريطة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، ما يحتم على الدول المتشاطئة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر، تفعيل الاتفاقات وتأمين البحر الأحمر وخليج عدن التي تقع مسؤولية ذلك في المقام الأول على عاتقها، وتعزيز دورها القيادي والمحوري في حماية مصالحها الحيوية، ووضع رؤية شاملة ترتكز على بناء تحالفات بحرية إقليمية

> **إن المستقبل الأمني لباب المندب مرهون بمدى نجاح دول الإقليم في بناء منظومة أمنية وتغليب لغة الحوار وإنهاء النزاعات وتحويل المضيق من ساحة للصراعات إلى نقطة التقاء سلام تدعم التنمية المستدامة في المنطقة والعالم**

رصينة قادرة على فرض الأمن والاستقرار، ودعم الحلول السياسية الجذرية لقطع الطريق على أي قوى تسعى لاستغلال الفراغ الأمني، وكذلك تبني استراتيجيات ردع استباقية وتفعيل العمل المشترك والتعاون الاستخباري لحماية هذا الممر من أي توظيف يهدد سلاسل الإمداد العالمية، وتأسيس منتدى للأمن البحري والإقليمي، كما أن التعاون الدولي مطلب أساسي لتحقيق المصالح المشتركة، لذا بات لزاماً على المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية الفاعلة إدراك حقيقة راسخة في إن استقرار مضيق باب المندب هو مصلحة عالمية موحدة، وإن أي محاولة لتعطيل الملاحة أو تحويل المضيق إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية ستكون له تداعيات قصوى تتجاوز حدود المنطقة لتطال جوهر الأمن الغذائي وامدادات الطاقة، لذلك فإن المستقبل الأمني للمضيق مرهون بمدى نجاح دول الإقليم في بناء منظومة أمنية فاعلة، وتغليب لغة الحوار وإنهاء النزاعات، وتحويل باب المندب من ساحة للصراع والاستنزاف إلى نقطة التقاء وسلام تدعم التنمية المستدامة في المنطقة والعالم، وإن امتلاك زمام المبادرة عبر التنسيق الأمني والاقتصادي الفعّال هو الضمانة الوحيدة لتبقى هذه البوابة الاستراتيجية معبراً آمناً ومشرقاً للتعاون الدولي والازدهار الاقتصادي العالمي.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64